الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.48

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
27 November 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-65379 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمسائل الإنسانية (تابع) (A/56/3، A/56/12 وAdd.1، A/56/128، A/56/333، A/56/335)

١ - **السيد مادج** (بولندا): أشار إلى تزايد أعداد اللاجئين وإلى تدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان، وقال إنه يرى أنه، بمجرد انتهاء العمليات العسكرية وتحقق أهداف الائتلاف المناهض للإرهاب، فإنه يجب على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة بصفة خاصة، اتخاذ تدابير عاجلة لإعادة بناء الاقتصاد الأفغاني وتمكين الشعب الأفغاني من العيش من جديد في ظل ظروف طبيعية. ومن المأمول فيه أن يؤدي استقرار الحالة السياسية وتحسين الظروف الأمنية إلى تمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من العمل، بصورة فعالة وعلى نطاق واسع، على تقديم المساعدة إلى أشد من يحتاجون إليها من الأفغان.

٢ - واللاجئون والعائدون والمشردون داخليا يشكلون موطن اهتمام، بل وينبغي لهم أن يظلوا موطن اهتمام، لا من قِبَل المفوضية وحدها، ولكن ربما أيضا من قِبَل البلدان المضيفة بصفة خاصة، فهذه البلدان مسؤولة في المقام الأول عن حماية من يعيشون على أرضها. ويتعين على الدول كذلك أن تستمر في مشاركة المفوضية على نحوٍ كامل وأن تدعمها من الناحية المالية، إذا كانت تريد لها أن يصبح في وسعها أن تحل مشاكل اللاجئين بصورة سريعة وفعالة.

٣ - وفيما يتصل بإصلاح الأمم المتحدة من أجل تحسين الإدارة واستخدام الموارد بشكل أفضل، يجب على كيانات الأمم المتحدة أن تقوم، عند تخطيط أنشطتها، بمراعاة محدودية الموارد المتاحة. ومن الجدير بالترحيب، في نفس الوقت، ما تم في بداية عام ٢٠٠٠، في أعقاب اعتماد هيكل موحد لميزانيات كافة هيئات الأمم المتحدة، من تمييز المفوضية بشكل واضح في ميزانيتها بين عملياتها العالمية وإدارة المقر، مما ييسر من فهم هذه الميزانية.

٤ - وبولندا تشعر ببالغ القلق إزاء ذلك العدد الكبير من الصراعات في العالم، مما يؤدي إلى تدفقات اللاجئين، وكذلك إزاء اطراد عدد الاعتداءات التي يقع ضحيتها موظفون بالمفوضية. وهي تدين بشدة هذه الاعتداءات، وخاصة وأن موظفي المفوضية يتسمون بالتفاني بصورة غير عادية، كما أنهم يضطلعون بواجباتهم في إطار احترام مبدأ الحيدة.

٥ - وكما ذكر على النحو الواجب، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقريره، يلاحظ أن عمليات الهجرة بوسط أوروبا آخذة في التزايد، وأن حكومات المنطقة تضطلع بتعزيز تشريعاتها المتصلة بالهجرة وطلب اللجوء وما يتصل بذلك من مؤسسات. وفي بولندا، دخل حيز النفاذ، في هذا العام، القانون المعدل الذي يتعلق بالعودة وبالرعايا الأجانب، مما وضع بناء على مقترحات هامة من جانب المفوضية، ومما يستهدف تنظيم حالة اللاجئين في بولندا.

٦ - وعام ٢٠٠١ يوافق الذكرى السنوية العاشرة لانضمام بولندا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، ولهذا أهمية رمزية كبيرة بالنسبة لبولندا. وبفضل هذا الصك، الذي استفاد منه بعض رعايا بولندا

لفترة سنوات عديدة، قام هذا البلد بفتح حدوده أمام طالبي اللجوء واللاجئين من البلدان الأخرى، مما يثبت بالتالي تمسكها بمبادئ التضامن والمساعدة الإنسانية.

٧ - وثمة ترحيب بالدور الرائد الذي تضطلع به المفوضية في تناول مشاكل اللاجئين على الصعيد العالمي وكذلك بطريقة نهوضها بأعباء ولايتها، ومع هذا، فقد يكون من المستصوب، في ضوء محدودية الموارد واتساع نطاق المهام، أن تركز المفوضية على المشاكل ذات الأولوية، وأن تقوم، كلما أمكن، بإحالة بعض أنشطتها إلى شركاء آخرين في الميدان.

٨ - **السيد قاسمي** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أن إيران التي تستقبل ملايين اللاجئين منذ ٢٠ عاماً، يتعين عليها أن تواجه كافة أنواع المشاكل، وذكر أن الاضطرابات السياسية والصراعات المستمرة بأفغانستان قد جعلت من هذا البلد مركزاً لتوزيع المخدرات. وقال إنه بالإضافة إلى الفقر المتوطن والبطالة، فإن الحالة السائدة قد أعطت المتجرين بالمخدرات فرصة إساءة استعمال الحماية الموفرة للاجئين وطالبي اللجوء. ومن رأي الوفد الإيراني، في هذا الشأن، أنه يجب على المفوضية أن تضطلع، في إطار التعاون الدولي، بوضع آلية ترمي إلى منع هذه الممارسات. والوفد يشدد في هذا الصدد على أن ثمة أهمية لمراعاة إمكانات الاستقبال لدى البلدان والمعونة المقدمة من المجتمع الدولي.

٩ - وعلى الرغم من التسليم بجدوى المساعدة الموفرة من قِبَل المجتمع الدولي، فإن من دواعي الاستياء أن تظل هذه المساعدة محدودة في ضوء أعداد اللاجئين بإيران واتساع نطاق احتياجاتهم. ومن المؤكد أن هذه المساعدة لا تكفي للوفاء بالاحتياجات الأولوية للاجئين حتى لمدة أسبوع واحد، وأن النفقات السنوية المخصصة من قِبَل إيران للاجئين تتجاوز الميزانية السنوية للمفوضية بكاملها. وثمة مسؤولية مشتركة على المجتمع الدولي بأن يحل هذه الأزمة العالمية، فليس من العدل أو الأمانة أن تُترك بلدان الاستقبال تواجه هذه المشاكل وحدها.

١٠ - وحيث أن العودة الطوعية، وهي أكثر الحلول استدامة على الإطلاق، مرتبطة بالتنمية، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع التنمية في بلدان المنشأ. وعمليات إقامة هياكل أساسية في مجالات الصحة والعمالة والتعليم والإسكان، وخاصة بالمناطق الواقعة على حدود أفغانستان، إلى جانب الأنشطة المكثفة، التي تتعلق بإزالة الألغام، قد تؤدي إلى حفز الآمال المتصلة بمنح طالبي اللجوء ظروفا معيشية مقبولة.

١١ - **السيد إندرابي** (باكستان): قال إن باكستان قد استقبلت على امتداد أكثر من ٢٠ عاما عدة ملايين من اللاجئين الأفغان. وأثناء ذروة النزاع الأفغاني، كان البلد يضم ٣,٢ مليون من اللاجئين الأفغان المسجلين ونصف مليون من اللاجئين غير المسجلين. وعقب مرور أكثر من ١٠ سنوات على انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، فإن باكستان لا تزال تستضيف ما يربو على ٣ ملايين من اللاجئين الأفغان، وهذا الرقم مستمر في الزيادة. وثمة تعذّر في الإتيان بتقدير دقيق للتكلفة المالية لوجود هؤلاء اللاجئين، ولكن هناك، بالإضافة إلى هذه التكاليف المباشرة، عواقب سلبية ضخمة فيما يتصل بالهيكل الديمغرافي والاجتماعي، وبالاقتصاد والعمالة وبالموارد الطبيعية في باكستان.

١٢ - ومن جراء الأحداث الأخيرة بأفغانستان، يتجه المزيد من الأفغان نحو باكستان. ووفقا للأرقام المقدمة من المفوضية، قام ٠٠٠ ١٣٥ أفغاني بمبارحة بلدهم للذهاب إلى باكستان، التماسا للأمن والمساعدة، وذلك منذ ١١

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والأفغان يشكلون اليوم أكبر جماعة سكانية مشردة، وباكستان هي البلد الذي يستضيف أضخم عدد من اللاجئين في العالم.

١٣ - ومن رأي باكستان أن الحل الوحيد الدائم، فيما يتصل بمواجهة تدفق اللاجئين الأفغان في الوقت الراهن، يتمثل في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الأفغان المشردين داخل بلدهم. ومن المستصوب، إذن، أن تضطلع الأمم المتحدة بإنشاء مخيمات داخل أفغانستان، على مقربة من الحدود الباكستانية، إلى جانب تنظيم إغاثات للمشردين داخليا، الذي يبلغ عددهم ٧,٥ مليون نسمة وفقا لتقديرات المفوضية، بغية تجنب مزيد من تدفق اللاجئين إلى باكستان. وهذا البلد مستعد، من جانبه، لاستقبال الجماعات الأكثر ضعفا، وهي المصابون والمعوقون والمرضى بعللٍ خطيرة واليتامى.

١٤ - ومن الضروري أن يُستعاد السلام على نحوٍ كامل بأفغانستان، وهذا يقتضي تشكيل حكومة أفغانية ذات قاعدة واسعة ومتعدد الأعراق وتمثيلية. وسوف يتعين على المجتمع الدولي أن يشارك بنشاط في تعمير وإنهاض هذا البلد الذي مزقته الحرب، بهدف إتاحة البدء في عودة السكان الأفغان اللاجئين بباكستان وإيران. وباكستان تؤيد كل التأييد أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للأزمة الأفغانية.

١٥ - ومن الجدير بالترحيب، تلك المساعدة المقدمة من المفوضية إلى اللاجئين الأفغان بباكستان، ولكن وفد باكستان يعرب عن استيائه، في نفس الوقت، إزاء هبوط هذه المساعدة بشكل كبير، على الرغم من تزايد أعداد اللاجئين الأفغان بباكستان على نحو شبه مستمر. وهذه المساعدة لا تمثل سوى ٢ في المائة من الميزانية الإجمالية للمفوضية، في حين أن باكستان تستضيف أكثر من ١٦ في المائة من السكان اللاجئين في العالم.

١٦ - ومن المؤكد أن دراسة تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٠(A/56/12) تبين أن ثمة اتساعاً مطرداً في الفجوة القائمة بين حجم المشاكل التي تواجه المفوضية والموارد المخصصة لها. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل المساعدة للاجئين المستوطنين، أينما وجدوا، إلى حين إيجاد حل دائم للمشكلة التي اضطرتهم إلى مبارحة ديارهم، وذلك دون إغفال النظر، مع هذا، عمّا حدث مؤخراً من تشردات سكانية.

١٧ - وباكستان ترحب بمبادرة المفوض السامي التي تتعلق بإجراء مشاورات عالمية من أجل توفير حماية دولية، وكذلك بالتدابير المتخذة بغية إدخال طرق تقييم ابتكارية، ولكنها تطالب المفوضية، مرة أخرى، باتباع أسلوب جديد لوضع الميزانية بهدف الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية التي تستضيف دائما أعدادا كبيرة من اللاجئين. ومن الواجب أن تُكرَّس ميزانية دعم خاصة للبلدان المضيفة، فيما يتصل بالسكان اللاجئين، وذلك في إطار تشاور وثيق مع هذه البلدان ومع جماعة المانحين أيضا. ومن دواعي الدهشة، في الواقع، أن البلدان المضيفة مستبعدة من عملية تحديد الموارد اللازمة لإغاثة السكان اللاجئين.

١٨ - والبلدان التي تستضيف أعدادا ضخمة من اللاجئين لا يجوز لها أن تظل دائما رهينة لحالة قائمة. ولا يمكن أن تُطالَب هذه البلدان، على نحو واقعي، بأن تضطلع دون انقطاع بمسؤوليات دولية دون تزويدها بدعم من المجتمع الدولي. والمشاركة المنتظمة في المسؤوليات تتوقف أيضا على توفير التمويل المناسب

السريع من أجل الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المفوضية. وتقرير المفوض السامي يشير إلى سداد التبرعات بأسلوب لا يمكن التنبؤ به وبصورة غير منتظمة. وعلى البلدان المانحة أن تثبت أنها أكثر انتظاماً وأفضل مرونة. ومن الواجب على المفوضية، أن تعمل كطرف تيسيري فيما يتصل بالقيام، بمساعدة مؤسسات دولية أخرى، بوضع برنامج لمكافحة ما يترتب على تدفقات اللاجئين بأعداد كبيرة من آثار سلبية بالنسبة للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان النامية. وينبغي، في هذا السياق، تعزيز قدرات البلدان المضيفة حتى تتمكن من ضمان حماية حقيقية للاجئين.

١٩ - والبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين مسؤولة عن استبعاد من لا تتوفر فيهم تلك المعايير المتصلة بمركز اللجوء، كما أن لها حقاً سياديا في ذلك. وينبغي أن يُعاد إلى الوطن من ليسوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية ومن هاجروا لأسباب اقتصادية. ومن الحريّ بالإرجاع، إلى بلد المنشأ، أولئك الذين يُشتَبه في تهديدهم للأمن، من قبيل الأفراد المسلحين والمتسللين. والتدابير المتخذة من جانب البلدان المضيفة لا تشكل بأي حال تدابير للإعادة القسرية.

٢٠ - **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس): قالت إنها ترى أن حماية اللاجئين تتطلب تضامنا وتعاونا متزايدين من قِبَل المجتمع الدولي. وبيلاروس التي اضطرت منذ بضعة أعوام إلى مواجهة مشكلة اللاجئين على أساس يومي قد لاحظت في الواقع، أن الاستقرار والأمن يتأثران بتدفقات اللاجئين التي لا تخضع لضوابط ما، والتي تتجاوز الإطار الوطني، والتي تتسم بأبعاد إقليمية ودولية. والوصول إلى بلدان رابطة الدول المستقلة، على نحو سري، لمهاجرين من مناطق العالم الأخرى لا يؤدي إلا إلى تعقيد الوضع. وفي هذا الشأن، اعتُقِل في عام ١٩٩٦ ما يقرب من ٥ ٠٠٠ من المهاجرين من هذا القبيل على حدود بيلاروس. وهذه الظاهرة تشجع على تصاعد الجرائم (وقرابة ٢ في المائة من الجرائم المرتكبة خلال الشهور العشرة الأخيرة كانت على يد مواطنين أجانب وآخرين من عديمي الجنسية) والاتجار بالمدخرات، كما أنها تزيد من مشكلة اليد العاملة غير المشروعة.

٢١ - وفي ضوء السياق الدولي الراهن، يوجد، علاوة على ذلك، احتمال حقيقي لانضمام اللاجئين والمهاجين الذين يتدفقون على بيلاروس إلى الجماعات الإرهابية أو القومية. ومن أجل التصدي لهذه الظاهرة، يتعين على الدول ذات الحدود المشتركة، قبل كل شيء، أن تثبت تضامنها. وفي هذا الشأن، نُظِّمت حلقة دراسية مخصصة لمشاكل اللاجئين والمهاجرين من جانب المفوضية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وقد ضمت هذه الحلقة ممثلين لدوائر الهجرة في أوكرانيا وبولندا وبيلاروس وليتوانيا. والبلدان المضيفة بحاجة إلى الحصول على مساعدة مالية حتى تتمكن من القيام، على نحوٍ سريع، بتحديد المهاجرين السريين ووضع حد لهذه المتاجرة، وبيلاروس تنفق كل عام ٢ مليون دولار لوقف تدفق المهاجرين سرا.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بيلاروس تواجه عواقب كارثة تشرنوبيل التي أدت إلى تلويث قرابة الربع من أراضيها وما يناهز الخُمس من سكانها، وقد اضطر ١٣٥ ٠٠٠ شخص إلى النزوح من جرائها.

٢٣ - وبيلاروس حريصة على إيجاد حل لمشاكل اللاجئين، وذلك في سياق احترام حقوق مواطني الجمهورية وحرياتهم الأساسية. وسياسة بيلاروس على صعيد الهجرة ترمي إلى وضع نظام للإشراف على تدفقات المهاجرين من خلال اعتماد تشريع يتناول الهيمنة

على المهاجرين والهجرة وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، ومنح مساعدات لمواطني بيلاروس من أجل تيسير عودتهم إلى الوطن من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وحماية حقوق العمال المهاجرين البيلاروسيين، وإعادة دمج الأشخاص النازحين داخل البلد لأسباب إيكولوجية. وبيلاروس قد انضمت الآن للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

٢٤ - وثمة تأييد من جانب بيلاوس للمبادرة الرامية إلى عقد اجتماعىوزاري للدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١، بجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهي تأمل في أن يوفر هذا الاجتماع إمكانات حقيقية لوضع آليات تتيح تهيئة حل للمشكلة العالمية المتعلقة بالهجرة السرية والمهاجرين، في سياق مراعاة التحديات الجديدة للفترة الراهنة. وبيلاروس مستعدة للمشاركة على نحو نشط في كافة المبادرات التي سيُضطلع بها لهذا الغرض.

٢٥ - **السيد كنيازهنسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن مسألة اللاجئين، وهي مشكلة معاصرة للأسف، تتطلب بذل جهود منسقة في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية بصفة خاصة، وأن ثمة أهمية علاوة على ذلك، لكفالة التطبيق الفعال لأحكام الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، واتباع أنهج مستحدثة، ووضع صكوك جديدة، من أجل حل هذه المشكلة.

٢٦ - والاتحاد الروسي يساند المبادرة الرامية إلى تهيئة عملية للمشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية، وهو ينوي أن يشارك في هذه المشاورات بصورة نشطة بغية إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. وروسيا ملتزمة بمبادئ الحماية الدولية الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، وهي ترى أنه ينبغي لكافة التدابير، التي ستتخذ من أجل تنفيذ التوصيات الرامية إلى إقامة عملية للمشاورات، أن تستند إلى هذين الصكين وأن تراعى القواعد القضائية الدولية ومبادئ السلامة الإقليمية للدول وسيادتها وعمل التدخل في شؤونها الداخلية.

٢٧ - وروسيا تعلن دعمها للمبادرة الهادفة إلى عقد اجتماع وزاري، في ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لوضع اتفاقية عام ١٩٥١، وهي تأمل في أن يفضي هذا اللقاء إلى تمكين الدول الأطراف في الاتفاقية من إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ المتصلة بالحماية الدولية للمهاجرين.

٢٨ - والحكومة الروسية تعلق أهمية كبيرة على تحسين حالة اللاجئين على أرضها وفي سائر بلدان رابطة الدول المستقلة، وهي تؤيد تطبيق برنامج العمل لمؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ بشأن مشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة ومسائل اللجوء، كما أنها تأمل في التمكن من تنفيذ التدابير المتخذة في هذا السياق في ظل الاضطلاع بالتعاون على نحو وثيق. ومن الجدير بالترحيب، في هذا الصدد، ذلك الدور النشط الذي يُضطلع به من جانب المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تهيئة حل لمشكلة اللاجئين والمشردين بروسيا وفي بلدان رابطة الدول المستقلة.

٢٩ - والوفد الروسي يرحب بمواصلة عملية متابعة المؤتمر حتى عام ٢٠٠٥، ولكنه يعرب عن استيائه، في نفس الوقت، لأن الأهداف التي حددها المؤتمر عند انعقاده في عام ١٩٩٦ بعيدة عن التحقق. وهو يسلّم بأهمية التعاون المتعدد الأطراف فيما بين بلدان المنطقة والبلدان المانحة والمفوضية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الدولية الأخرى، ويشدد على أن بلدان رابطة

الدول المستقلة بحاجة إلى دعم سياسي متزايد في هذا الميدان.

٣٠ - ومن الواجب أن يُعزَّز التعاون المتعدد الأطراف من اجل مساندة ذلك الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال تنسيق الجهود المبذولة بهدف مكافحة التهديدات الجديدة التي قد تؤدي إلى تدفق الهجرات الجماعية، كما أن محاربة أحد هذه التهديدات- وهو الإرهاب- لا يجوز له أن يعرض للخطر هيئة يتمثل واجبها في توفير الحماية على الصعيد الدولي.

٣١ - ومن الجدير بالترحيب، ذلك الدور الذي تضطلع به المفوضية فيما يتصل باتخاذ تدابير لمساعدة السكان الذين يضطرون إلى النزوح على نحو غير طوعي، ومن المؤكد أنه ينبغي للمفوضية أن تضطلع بدور رئيسي في حالات الأزمات التي تفضي إلى زيادة أعداد اللاجئين، حيث أن لديها الطرق المناسبة والقدرات التنفيذية اللازمة والموظفون المؤهلون. والوفد الروسي يحيط علما بالجهود المبذولة على يد المفوضية من أجل تحسين فعالية برامجها وعملياتها بناء على مبادئ الحيدة واللاتحيز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

٣٢ - والاتحاد الروسي يؤكد من جديد، في نهاية المطاف، أنه يساند المفوضية، في ضوء مراعاة ذلك الدور الهام الذي تضطلع به في ميدان توفير المساعدة والحماية للاجئين والمشردين، إلى جانب قدرتها على الاستجابة للتحديات الإنسانية الجديدة.

٣٣ - **السيد لورد كيباندزي** (جورجيا): قال إن ثمة مأساة إنسانية لا تزال تدور أحداثها في جورجيا، التي تضم أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين، وذلك في نفس الوقت الذي تتوالى فيه الصراعات بأخبازيا بمنطقة تسخنغالي بجنوب أوستيا. ومنع عودة المشردين يمثل الهدف من ذلك العنف المتجدد ضد السكان الجورجيين، والجريمة المنظمة، واتباع سياسة تمييزية على يد الانفصاليين الأخباز في المدارس بمقاطعة غالي، حيث تحدث غالبية السكان اللغة الجورجية. وعمليات القصف الأخيرة في وادي كودوري قد أدت، بالإضافة إلى ذلك، إلى زيادة رحيل اللاجئين الجورجيين من أخبازيا، على نحو كبير، وكان الرحيل في هذه المرة من إقليم خاضع للحكومة الجورجية.

٣٤ - وخطورة الحالة الإنسانية في جورجيا تفضي إلى مشاكل متنوعة بالنسبة للحكومة الجورجية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تشارك في تسوية الصراع في أخبازيا وفي منطقة تسخنغالي، ولا سيما فيما يتصل بحماية اللاجئين والمشردين وتوفير المساعدة من أجلهم.

٣٥ - ومن الواضح أن ثمة ضرورة لتقديم ضمانات دولية من أجل كفالة تهيئة الحماية والأمن لمشردي ولاجئي أخبازيا الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية. وفي هذا الصدد، يتعين على المفوضية أن تضطلع بدور هام في إطار مهمتها المتعلقة بتوفير المساعدة الدولية ورصد عملية العودة إلى مقاطعة غالي. وفي سياق التعاون مع المفوضية، يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بتشجيع حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهو بأخبازيا، أن يساهم في كفالة عودة المشردين، في إطار من الأمن الكامل والكرامة، عن طريق مراقبة حالة حقوق الإنسان مع اتخاذ ما يلزم من تدابير في حالة انتهاك تلك الحقوق.

٣٦ - وفيما يخص توفير المساعدة للمشردين، تؤيد الحكومة الجورجية اتخاذ نهج من مستويين يجمع بين المعونة

الإنسانية الفورية، والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. ومع هذا، وفي مواجهة تلك العملية الطويلة المتصلة بتسوية الصراعات إلى جانب المشاكل الخاصة بالتنمية الاقتصادية لجورجيا، يلاحظ أن المساعدة الإنسانية لا تزال ضرورية من أجل بقاء المشردين، ومن ثم، فإن جورجيا تشعر ببالغ القلق إزاء ما تزمعه المفوضية من القيام، على نحو تدريجي، بإنهاء وجودها بالبلد ومساعدتها للمشردين من أخبازيا ومنطقة تسخنغالي. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية على المدى الطويل، فإن الحكومة الجورجية مصممة على تطبيق البرنامج القائم على الأخذ بـ ''نهج جديد'' والهادف إلى تيسير دمج المشردين وتعزيز قدرتهم على الاعتماد الذاتي. ومن الجدير بالثناء، في هذا الصدد، تلك الجهود المضطلع بها من جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. والحكومة ستعزز من تعاونها مع هذه الهيئات من أجل بلوغ أهداف البرنامج. وهي تعلق أيضا أهمية كبيرة على أداء صندوق جورجيا للاكتفاء الذاتي، الذي أنشأه البنك الدولي.

٣٧ - وأية سياسة متماسكة لتوفير المساعدة للمشردين تتضمن تطبيق تدابير إدارية وقانونية ترمي إلى تحسين حماية هؤلاء الأشخاص والوفاء بكافة احتياجاتهم. وفي هذا المضمار، ستواصل الحكومة الجورجية حوارها مع الهيئات والبرامج الدولية وكذلك مع المنظمات الجورجية غير الحكومية، بهدف دراسة الممارسات الإدارية والتشريعات المتصلة بالمشردين واللاجئين.

٣٨ - ومن الجدير بالتأكيد أن جورجيا قد بدأت في بحث وسائل إدراج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد القسري للسكان في قوانينها. وتوصيات الممثل الخاص للأمين العام، التي وُضعت أثناء زيارته لجورجيا، كانت أيضا موضع اعتبار فيما يخص صياغة استراتيجيات وبرامج وطنية بشأن المشردين.

٣٩ - وجورجيا قد وفت بالتزاماتها في إطار اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وهي طرف أيضا في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي تنطبق على حقوق اللاجئين. وهذه الصكوك تشكل الإطار القانوني الذي يتيح تناول المسائل المتصلة بمصالح اللاجئين واحتياجاتهم. ومن الجدير بالتأكيد أنه، منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والحكومة الجورجية تسعى لإدخال تدابير أمنية خاصة بغية الوفاء بالتزاماتها في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إلى جانب عدم السماح بإدخال الإرهابيين إلى إقليمها تحت ستار التماس اللجوء. وجورجيا مصممة على التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل تجنب إقامة صلات لا مبرر لها بين اللاجئين والإرهابيين.

٤٠ - **السيد كبوتسرا** (توغو): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غينيا باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ثم شدد على أن القارة الأفريقية، وهي موطن لعدد كبير من الأزمات الخطيرة والكوارث، تستضيف الآن ٣,٦ مليون لاجئ، وفقا لأحدث البيانات، أي أنها تستضيف نسبة ٣٠ في المائة من مجموع اللاجئين بالعالم، فضلا عن عدد أكبر من ذلك أيضا من المشردين.

٤١ - وهذه التشريدات السكانية الفاجعة لها عواقب وخيمة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سواء بالنسبة للسكان المعنيين أم بالنسبة للبلدان المضيفة، ومن أجل هذا، ينبغي تقديم الشكر للبلدان الأفريقية، التي تستمر في استقبال ومساعدة هؤلاء الأشخاص المشردين،

متحملة في ذلك تضحيات ضخمة مع احتمال تعريض مجتمعاتها لحالة من الشلل.

٤٢ - ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مستمرة ومتزايدة إلى هذه البلدان، وإلى ما تستقبله من لاجئين ونازحين أيضا. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، ما قررته الدورة العادية الثانية والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية من حث المجتمع الدولي على توفير مساعدة مناسبة من أجل اللاجئين بأفريقيا، على غرار المساعدة المقدمة بأنحاء أخرى من العالم.

٤٣ - وتوغو تطالب، علاوة على ذلك، بالقيام، بشكل سريع، بتنفيذ القرار الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات لدى اجتماعهم في مؤتمر قمة الألفية، والذي يقضي بتعزيز التعاون الدولي وتيسير إعادة دمج اللاجئين والمشردين في مجتمعاتهم الأصلية.

٤٤ - ومن الجدير بالترحيب، تلك الجهود التي يُضطلع بها من جانب المفوضية وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، فهذه الجهات تقوم، في ظل ظروف لا تخلو في الكثير من الأحيان من مخاطر كبيرة، بالعمل على نحو جاد على مساعدة ملايين اللاجئين والمشردين بأفريقيا. وثمة ترحيب أيضا بالتعاون القائم فيما بيني هذه المؤسسات.

٤٥ - وينبغي لفت الانتباه إلى تلك الحالة الأكثر حدة وصعوبة، التي تكتنف الأطفال اللاجئين المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين، مع الإشارة، في هذا المضمار، إلى قرار الجمعية العامة ١٤٥/٥٤. ووفد توغو يثني على التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى بهدف ضمان حماية ومساعدة هذه الفئة الضعيفة (انظر A/56/333)، ومع هذا، فإنه يشعر، في نفس الوقت، ببالغ القلق، شأنه في ذلك شأن الأمين العام، إزاء ضخامة المهمة التي مازال يتعين القيام بها وضآلة الموارد المتاحة.

٤٦ - ومن المناسب أن تُنتهز فرصة الاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ من أجل تشجيع تطبيقها، هي وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وهذان الصكان، إلى جانب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم النواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا، تشكل أساساً لنظام الحماية الدولية للاجئين، ومن المستهدف أن يُعاد تنشيط هذا النظام من قبل عمليات المشاورات العالمية التي شرعت فيها المفوضية، والتي كانت موضع ترحيب من جانب رؤساء الدول والحكومات بأفريقيا.

٤٧ - وينبغي لتعزيز حماية ومساعدة اللاجئين أن يكون مصحوبا، مع هذا، بالسعي لإيجاد حلول سليمة. والسبب الرئيسي لتدفق اللاجئين في أفريقيا هو الصراع، ولا مجال بالتالي لمكافحة هذه الظاهرة على نحو فعال إلا من خلال التصدي للأسباب الجذرية لهذا الصراع، مع دراسة مصادر النزاعات المحتملة.

٤٨ - وفي هذا الإطار، يرحب وفد توغو بالتقدم المحرز في أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، الذي شكلته الجمعية العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S-1998/318)، وهو يؤيد الاقتراحات الواردة في تقرير هذا الفريق (A/56/45) والتي توصي الجمعية العامة، بصفة خاصة، بدعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز مساندته للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في ميدان التعليم والتثقيف وتشجيع السلام الإقليمي وتسوية الصراعات.

٤٩ - **السيدة تراجكوفسكا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أشارت إلى أن بلدها قد كان منذ شهور عديدة مسرحاً لأفعال إرهابية عنيفة، مما اضطر آلاف الأشخاص إلى التشرد داخل حدود البلد أو إلى التماس ملجأ في بلدان أخرى. وفي مواجهة هذه الحالة، قام زعماء الأحزاب السياسية الكبرى الأربعة، التي يوجد لها تمثيل بالبرلمان، بالتوقيع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، في ظل وجود أطراف تيسيرية دولية، على اتفاق إطاري يرمي إلى إعادة الهدوء بالبلد في سياق احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. ولا يسعنا إلا إبداء الأسى، فالحالة العامة لم تتضح و لم تتحسن منذ ذلك الوقت، والإرهابيون مستمرون في ارتكاب أفعال العنف على نحو متقطع، والبلد يجتاز أزمة اقتصادية خطيرة.

٥٠ - وفي عام ١٩٩٩، استضافت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ٣٦٠ ٠٠٠ لاجئ من كوسوفو، وقد تبين أن هذا يشكل مهمة بالغة الصعوبة. وغالبية هؤلاء اللاجئين قد تمكنت من العودة إلى كوسوفو، وبالتالي، فإنه لم يتبق في الوقت الراهن على أرض مقدونيا، وفقا للأرقام الرسمية لوزارة الداخلية بمقدونيا، سوى ٣ ٠٠٠ من رعايا كوسوفو وصربيا، وهم يحظون بمركز المقيمين المؤقتين لأسباب إنسانية، ومعظمهم من طائفة الروما.

٥١ - وكان من المستصوب للسلطات المقدونية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو أن تتعاون، بشكل أكثر وثاقة، لمنع الحالة السائدة في كوسوفو من التأثير بصورة سلبية على ظروف الأمن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي هذا الصدد، هناك أولوية هامة لدى الحكومة المقدونية تتمثل في استئصال مفهوم ''الدولة النظيفة من الناحية العرقية''، فهذا مفهوم مُعادٍ للديمقراطية على نحو أساسي. ومن المأمول فيه أن تُسهم الانتخابات الديمقراطية والنزيهة، التي أجريت مؤخرا بكوسوفو، في تهيئة الاستقرار بالمنطقة.

٥٢ - وحيث أن المجتمع الدولي كان قد التزم بتشجيع وحماية حقوق الإنسان، ولما كان احترام هذه الحقوق لا يزال للأسف بعيدا عن التحقق بالعديد من البلدان، فإنه يجب على الدول الأعضاء أن تساعد المفوضية في الاضطلاع بمهمتها الإنسانية.

٥٣ - **السيد غيمير** (نيبال): أشار إلى أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يفيد بأنه كان يوجد بالعالم، في نهاية عام ٢٠٠٠، أكثر من ٢١ مليون من اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين، وهذا الرقم دون الرقم المتعلق بالعام الذي سبقه (٢٢,٣ مليون)، ومع هذا، فإنه رقم يسلّط الضوء على شدة الصراعات التي تمزق العديد من البلدان.

٥٤ - ومن دواعي الغبطة، بالتالي، أن تقوم المفوضية، بعد أكثر من ٥٠ عاماً من إنشائها وفي إطار التعاون مع عدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بمواصلة الاضطلاع بمهمتها بتصميم لا ينثني، وهي حرية بالتشجيع على المضي في تعزيز استراتيجيتها التي تستهدف، بصفة خاصة، تلك المناطق التي لا تزال أحوالها غير مستقرة، على ألا يغيب عن بالها، مع هذا، أنه لا يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة تدفقات اللاجئين إلا من خلال التصدي في الوقت المناسب لأسباب هذه التدفقات. ومن الجدير بالترحيب أيضا أن المفوضية تولي مزيداً من الاهتمام للاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال، وكذلك للمشاكل البيئية السائدة في بلدان اللجوء من جراء وجود اللاجئين، وبالرغم من ذلك، فإن من دواعي القلق البالغ أن تكتنف المفوضية أزمة مالية خطيرة. ومن المطلوب من جميع البلدان المانحة،

وخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تقوم على الفور بزيادة دعمها الحالي للمفوضية وبتزويدها بما تعهدت به من مساهمات بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها ومواصلة إنقاذ أرواح بشرية.

٥٥ - ويوجد اليوم، على أرض نيبال، أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ، ومعظمهم من بوتان، وهم يعيشون في شرق البلد منذ أكثر من ١٠ سنوات. والمفوضية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية توفر لهم معونة دائمة في شتى الأشكال (الغذاء والمأوى والماء وخدمات الإصحاح والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك)، ولكن الحكومة النيبالية ترى أن إعادتهم إلى وطنهم تمثل أفضل حل لمشاكلهم، وبغية تحقيق هذا الهدف، فإنها قد شرعت في العام الماضي، وبتنسيق مع حكومة بوتان، في التحقق من هوية اللاجئين.

٥٦ - ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين لفترات طويلة في بلدان لجوء من أقل البلدان نموا يفضي إلى مفاقمة أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وينبغي تزويدهم بالمساعدات المالية وغير المالية حتى لا يتعرضون لمزيد من الفاقة والاضطراب.

٥٧ - **السيد براساد** (الهند): قال إن مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، وهي أمر ضروري بكل تأكيد، لا يجوز لها مع هذا أن تستهدف شعبا بعينه أو دينا بذاته، ولا أن تحد من حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. وثمة أهمية، في نفس الوقت، لمنع دولٍ بعينها من استغلال حق اللجوء في إيواء بعض من الإرهابيين.

٥٨ - والمحنة المؤسفة التي تعرض لها اللاجئون الأفغان، قد أفضت، من خلال لفتها الانتباه لمشكلة اللاجئين عموما، إلى تسليط الضوء على الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. وثمة روابط بارزة بين الفقر والصراعات وحالات التشرد القسري، وكذلك بين مشكلة اللاجئين والتنمية. وبغية القيام على نحو فعال بمكافحة الفقر المدقع، الذي يشكل السبب الأساسي لتدفقات اللاجئين الجماعية، والاضطلاع بالتالي بمنع حدوث أزمات إنسانية، يتعين على المجتمع الدولي أن يمول التنمية على الأجل الطويل بالبلدان النامية.

٥٩ - والهند تأمل في قيام مزيد من الدول يفتح حدودها أمام اللاجئين، الذين كثيرا ما يُنظر إليهم في البلدان النامية، المنكوبة بنقص في الموارد وتزعزع في الاقتصاد والمبتلاة بتوترات عرقية أو اجتماعية، بوصفهم مجرد عبء إضافي، لا بوصفهم قوة مليئة بالحياة كما هو وضعهم بالفعل. ومن حق هذه البلدان، التي تستضيف معظم اللاجئين في العالم، أن تعتمد على دعم أكثر تحديداً، لا على مجرد وعود بالتعاون وبتوفير تمويلات هزيلة.

٦٠ - ومن المسلم به أنه يحق للدول أن تسعى للحيولة دون المساس بالحق في اللجوء، وفي نفس الوقت، فإن الهند تعرب عن استيائها لأن الضيافة المقدمة من عدد كبير من الدول قد تدهورت إلى حد القيام أحياناً بملاحقة وطرد طالبي اللجوء، وهي تذكر بأن الحقوق الأساسية لطالبي اللجوء هؤلاء لا يجوز لها بأي حال أن تتعرض للانتهاك.

٦١ - والهند تشعر بالقلق لأن اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها لا يزالان يُطبقان بصورة غير متساوية بالكثير من مناطق العالم. وذلك نظراً للافتقار إلى الموارد، إلى جانب عدم وجود إرادة سياسية حقيقية بصفة خاصة، وبالتالي، فإن الهند تأمل في قيام

البلدان الموقعة الأكثر ثراء بتقديم مثل يُحتذى من خلال تعزيز التزامها باحترام أحكام هذين الصكين.

٦٢ - والهند على اقتناع بأ، العودة الطوعية مازالت تمثل أفضل حل لمشكلة اللاجئين، ومن ثم، فإنها ترى أنه ينبغي تقديم المساعدة للبلدان النامية كيما تهيئ ظروفا اقتصادية مواتية لعودة رعاياها أو لإعادة توطين اللاجئين.

٦٣ - **السيدة سماح** (الجزائر): أعربت عن أملها في أن تتيح الذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين مزيدا من التعريف بهذه الاتفاقية، وأن تشجع على القيام بتصديقات جديدة.

٦٤ - ولاحظت أن ثمة انخفاضا ضئيلا في أعداد اللاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بولاية المفوضية، ومع هذا، فإن الحالة لا تزال تبعث على القلق، كما أن المهمة المناطة بالمفوض السامي لا تزال ثقيلة الوطأة، وبالتالي، فإن الجزائر تأمل في قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدة مالية أكثر تماسكا للمفوضية، حتى يمكن مدّ نطاق برامجها المتعلقة بالمساعدة والحماية كيما تشمل كافة اللاجئين على نحو متساو، وخاصة أولئك اللاجئين على المدى الطويل في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تجنب تدفق اللاجئين من جديد، ينبغي الإسهام على نحو نشط في عملية الإعادة الطوعية، إلى جانب مساندة جهود التعمير والتنمية ببلدان المنشأ.

٦٥ - وكما سبق القول أثناء الحلقة الدراسية المعنية بقانون اللاجئين، والتي نظمتها المفوضية بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، فإن الجزائر تستقبل منذ بداية حركات إنهاء الاستعمار بأفريقيا لاجئين ينتمون إلى أكثر من ٤٢ جنسية. وهي ملتزمة أيضا بمواصلة توفير اللجوء والمساعدة للاجئين الصحراويين إلى حين القيام بتسوية نهائية للصراع الدائر في الصحراء الغربية، وثمة أمل لديها في أن يُفضي الاجتماع الوزاري الأول للدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ إلى نتائج محددة.

٦٦ - **السيد بادوري** (إريتريا): لاحظ أن النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بحالات الطوارئ المعقدة، التي استفادت منها إريتريا في أوائل العام الماضي، تتيح، لا مجرد القيام على نحو عاجل بكفالة تقديم إغاثات واتخاذ تدابير تتصل بالحماية، بل إنها تلفت الأنظار أيضا إلى الاحتياجات المترتبة على الصراعات إلى جانب الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية.

٦٧ - وإريتريا، التي تضطلع منذ عام ١٩٩٢ بإعادة رعاياها اللاجئين بالسودان ودمجهم من جديد، فضلا عن إعادة توطين الأشخاص المشردين داخل البلد، يلاحظ أن جهودها قد تعوقت بشكل كبير، على الصعد الإنسانية والاقتصادية والمادية، من جراء الحرب الأخيرة مع إثيوبيا، ومع هذا، وفي إطار دعم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، محلية كانت أم دولية، تمكنت إريتريا من القيام على نحو سريع بمواجهة الأزمات الإنسانية والحد من تشردات السكان المدنيين. ونشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام داخل منطقة الصراع، عقب توقيع اتفاق السلام، قد طمأن عددا كبيرا من النازحين وشجعهم على العودة إلى ديارهم. وقرابة ٥٥ ٠٠٠ من المدنيين لا تزال، مع هذا، تعيش داخل مخيمات أو لدى مجتمعات تتولى استضافتهم.

٦٨ - وثمة أهمية لقيام المجتمع الدولي باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة أمن وكرامة ورعاية النازحين، الذين لم يتمكن كثير منهم من العودة إلى قراهم في الوقت المناسب لموسم الزراعة من جراء وجود ألغام وذخائر غير متفجرة، أو إزاء عدم توفر الأمن بسبب قرب قراهم إلى حد كبير من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، أو نظرا لخضوع هذه القرى للإدارة الإثيوبية.

٦٩ - وبالإضافة إلى برنامج إعادة ودمج اللاجئين الاريتريين القادمين من السودان، الذي شُرِع فيه في عام ١٩٩٣ بالتعاون مع المفوضية ومختلف المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية الإريترية والسودانية، فإن البلد يضطلع الآن بتلك المهمة الضخمة المتصلة بتسريح المقاتلين، ومن دواعي السرور أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ قرارات تطالب بتوفير المساعدة لهذا النوع من الأنشطة، وأن يكون الأمين العام متأهبا لتوجيه نداء موحد جديد مشترك بين الوكالات من أجل دعم هذه الأنشطة.

٧٠ - **السيد مالك - أسلانوف** (أذربيجان): لاحظ أن الصراعات وأفعال العدوان والإرهاب تؤدي إلى زيادة أعداد اللاجئين والمشردين، وكذلك إلى معاناة لا توصف من جانب الملايين، كما أنها تفضي إلى تكاليف اقتصادية ضخمة، وأن من المناسب، بالتالي، أن توضع حلول دائمة من أجل كسر تلك الحلقة المفرغة المتصلة بالصراعات - تدفقات الاجئين.

٧١ - وأذربيجان تؤكد من جديد ما تعلقه من أهمية على اتفاقية عام ١٩٥١ التي تتعلق بمركز اللاجئين، فهي عنصر أساسي من عناصر نظام الحماية الدولية للاجئين. وهي تؤيد أيضا المبادرة المتخذة من جانب الحكومة السويسرية والمفوضية بشأن عقد اجتماع وزاري للدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ هذه، وهي تأمل في التمكن من إيجاد وسائل لاستكمالها.

٧٢ - وحكومة أذربيجان تشعر بأقصى حد من القلق إزاء محنة ما يقرب من مليون من اللاجئين والنازحين بإقليمها، الذي يخضع بنسبة ٢٠ في المائة لاحتلال أرمينيا المجاورة. وقد وقع رئيس الجمهورية مؤخرا مراسيم عديدة تتعلق بتوطين مواطني أذربيجان الذين اضطروا إلى مبارحة أرمينيا من جراء سياسة التطهير العرقي التي تتبعها في منطقتي أغدام وفيزولي اللتين تحتلهما القوات المسلحة الأرمينية. وأذربيجان مستعدة، بالإضافة إلى ذلك، لإنهاء الصراع، بشرط احترام مبدئي السيادة والسلامة الإقليمية، وكذلك لمنح الاستقلال الذاتي لشعب ناغورني - كاراباخ. ومن الممكن لمشكلة اللاجئين والمشردين أن تجد حلا لها في حالة سحب أرمينيا لقواتها من المناطق التي تحتلها، مع تمكين السكان المعنيين من العودة إلى ديارهم. ومن الجدير بالانتباه أن أرمينيا قد وضعت مؤخرا برنامجاً لإعادة توطين أسر أرمينية من أرمينيا أو من بلدان رابطة الدول المستقلة في ناغورني - كاراباخ توطينا دائما، وأن حكومة أذربيجان لا يسعها إلا أن ترفض تلك المبادرة كل الرفض.

٧٣ - وأذربيجان تواجه، منذ ثماني سنوات، وجود مليون من اللاجئين والمشردين على أرضها، وهم قادمون في بعض الأحيان من بلدانٍ أخرى بالمنطقة، وبالتالي، فإن أمامها مشكلة إنسانية حادةً، كما أنها ترى، تبعا لذلك، أن مكتب المفوضية في باكاو يجب أن يظل مفتوحاً. والحكومة تعرب عن امتنانها لكل من مكنوها، بفضل مساعدتهم، من الاهتمام باللاجئين والنازحين، ولكنها تأمل الآن في أن تعتمد على سخائهم من أجل تنفيذ مشاريع زراعية وتيسير إنشاء مشاريع صغيرة ومراكز طبية حسنة الإعداد من أجل اللاجئين.

٧٤ - **السيد دورجي** (بوتان): قال إنه يشارك مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رأيه القائل بأنه ينبغي إيجاد حلول ''دائمة وطويلة الأجل'' لمشكلة اللاجئين، وأن حمايتهم بمفردها لا تكفي. ومع هذا، فإنه ينبغي التنبه إلى أن تدفقات اللاجئين تستند إلى أسباب بالغة التنوع، وأنه لا يمكن أ، يوضع حل لها يتسم بالشمولية. ويجب أيضا أن يكون هناك تمييز بين اللاجئين الحقيقيين، والأشخاص الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية أو الذين

يقيمون ببلد أجنبي لأسباب سياسية. وثمة نقطة جديرة بالنظر، في هذا المجال، وهي أن البلدان لا توجد لديها دائما، في مواجهة التدفقات السكانية الضخمة، وسائل كفيلة بردّ المهاجرين الذين لا ترغب في استقبالهم – وخاصة في حالة تشرّبهم عبر الحدود المليئة بالثغرات واندماجهم بسهولة في سكان هذه البلدان – مما يعرّض تلك البلدان، على المدى الطويل، لأوضاع في غاية الخطورة، ولا سيما إذا كانت أقاليمها ضيقة المساحة.

٧٥ – وكما ذكر المفوض السامي في تقريره (A/56/12، الفقرة ٦٢)، فإن حكومتي بوتان ونيبال قد قامتا، بعد إبرام اتفاقٍ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن طرائق التحقيق من هوية الأشخاص الموجودين في مخيمات اللاجئين بشرق نيبال والذين ينتمون إلى أربع فئات مختلفة ويشملون أشخاصاً غير بوتانيين، بالشروع في آذار/مارس الماضي بوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ. واللجنة الوزارية المشتركة الحادية عشرة، التي شكلتها الحكومتان، قد لاحظت بعد البحث، في آب/أغسطس ٢٠٠١، إن عملية التحقق تسير على نحو سليم، وقررت تعجيل سرعتها من خلال تبسيط الاجراءات المستخدمة وتعزيز الأفرقة المشتركة المعنية بالتحقق. وبعد ذلك، اضطلع وزيرا الخارجية بالبلدين، اللذان اجتمعا بكاتماندو في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بالعمل على تنسيق موقفيهما بشأن فئات الأشخاص الموجودين بالمخيمات، وفي الأسبوع الماضي، التقى وزير الخارجية اليوناني بوزير المالية النيبالي، حيث ناقشا هذه المسألة في نيويورك. والبلدان يتصرفان بروح من التعاون، وبالتالي، فإن من المأمول فيه أن تُحل هذه المشكلة في وقت قريب. وبوتان تنتهز هذه الفرصة كيما تقدم شكرها للمجتمع الدولي إزاء ما يوفره من مساعدة متصلة من أجل اللاجئين بالمخيمات في شرق نيبال.

٧٦ – **السيدة فوتسو** (الكاميرون): قالت إن تقرير المفوض السامي (A/56/12) يرسم صورة كاملة للأنشطة المضطلع بها، كما أنه يفتح آفاقا جديدة. ولفتت الانتباه إلى أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يواجه الزيادة المطردة في أعداد اللاجئين، ومن دواعي الأسف أن أفريقيا هي القارة الأشد تأثرا بهذه الظاهرة، وأن اللاجئين لا يزالون يتعرضون لتدابير تمييزية، ومن المؤكد أنه ينبغي تعزيز الموارد البشرية والمالية إذا أريد الحصول على نتائج ملموسة.

٧٧ – واحترام الكرامة الإنسانية يحتم إيلاء مزيد من الاهتمام لمشكلة اللاجئين. وظاهرة اللجوء تفضي إلى نتائج قانونية وسياسية أيضا، فهي تؤثر على استقرار وأمن الدول. ومن الجدير بالإطراء، في هذا الشأن، تلك التدابير التي اتخذتها المفوضية من أجل تحسين مركز اللاجئين، ولا سيما مرونة آليات الإدارة التشغيلية، ووضع ميزانية برنامجية سنوية موحدة، وتعزيز سياسة لم شمل الأسر والتعاون الدولي، ومشاركة اللاجئين في التنمية، والدعوة لعقد أول اجتماع وزاري للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بجنيف.

٧٨ – والكاميرون، وهي بلد معروف بسياسته الانفتاحية وبتقاليده المضيافة، طرف في هذه الاتفاقية، وهي تقدم دعمها دائما للمفوضية. وليس بوسعها، بالتالي، إلا أن تشعر بالقلق إزاء ما يُشاع من إغلاق مكتب المفوضية في ياوندي. والبلد يضم، في الواقع، ما يقرب من ٣٠٠٠٠ لاجئ، وهو يقع في منطقة غير مستقرة، ويوفر بيئة هادئة على الصعيد السياسي، وثمة صعوبات لديه في أن يفسر لرأيه العام وللمنظمات غير الحكومية ذلك الطابع المتسارع لعملية الإغلاق هذه.

الحق في الرد

٧٩ - **السيد أكوبيان** (أرمينيا): ردّ على ممثل أذربيجان، فقال إن وفده قد تساءل، في العام الماضي، كيف أن بلدا غنيا بالنفط ويضم كثيرا من الاستثمارات الأجنبية، مثل أذربيجان، لا يستطيع أن يجد حلا لمشكلة اللاجئين والمشردين، أو أن يقوم على الأقل بتخفيف محنتهم، وهو لم يعد يوجه اليوم هذا السؤال. وقد أصبح من الواضح في الواقع أن العوائد النفطية تستخدم على نحو خاص في الإبقاء على نظام حكم فاشستي.

٨٠ - وحكومة أذربيجان ليست مهتمة، فيما يبدو، بالاضطلاع بتسوية لهذه المسألة، حيث أنها تتيح لها أن تمارس ضغوطاً على الهيئات الدولية المعنية بتسوية الصراع الدائر. وهي تستخدم هذه المسألة كوسيلة لبث الدعاية من أجل اتهام أرمينيا بأنها مصدر لكل ما لديها من متاعب، حقيقية كانت أم لا.

٨١ - وفيما يخص الرقم البالغ ١ مليون لاجئ، الذي قدمته أذربيجان، يلاحظ أن المفوض السامي قد ذكر في تقريره (A/56/12) أن عدد المشمولين بولاية المفوضين في أذربيجان يبلغ ٧٩٠ ٦٢٧ لاجئا، لا ١ مليون. ولا شك أن هذا الرقم أقل إثارة، ولكن ثمة تعذرا في مواصلة خداع المجتمع الدولي.

٨٢ - وفيما يتعلق بسكان أرمينيا، الذي أعيد توطينهم في ناغورني - كاراباخ، فإنهم مجرد لاجئين ينتهزون فرصة وقف إطلاق النار حتى يعودوا إلى ديارهم، وهذا لا يشكل بأي حال انتهاكا للقانون الدولي.

٨٣ - وأرمينيا كانت أول بلد بأوروبا الشرقية يواجه مشكلة اللاجئين بعد التطهير العرقي الذي أكره ١,٥ مليون من مواطنيها على الهرب من ديارهم فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، وهي تبذل قصاراها دائما، بالرغم من تواضع مواردها، من أجل تيسير دمج اللاجئين والمشردين في المجتمع. وهي لا تأمل إلا في أن تقوم أذربيجان بالكف عن دعايتها، وبمحاولة تحسين حالة اللاجئين إلى حين التمكن من إيجاد حل نهائي لهذه المشكلة.

٨٤ - **السيد مالك - أسلانوف** (أذربيجان): شكر ممثل أرمينيا إزاء تذكيره المجتمع الدولي بأن بلده يحظى بثروات نفطية، ولكنه اعترض على ما أكده من أن أذربيجان لا تفعل شيئا من أجل اللاجئين. وهو قد سبق له أن صرح بوضوح في بيانه أن أذربيجان قد اتخذت تدابير لصالح هؤلاء اللاجئين.

٨٥ - وأشارت، فيما يتصل بعدد اللاجئين، إلى أن الجمعية العامة قد لاحظت في قرارها ١١٤/٤٨ أن عدد اللاجئين يربو على ١ مليون.

٨٦ - وفي النهاية، وبشأن إعادة توطين الأسر الأرمينية في ناغورني - كاراباخ، فإنه لا يسع حكومة أذربيجان إلا أن تعترض على هذه الظاهرة غير المشروعة طالما لم تتحقق بعد أية تسوية سياسية. وأرمينيا هي التي تناصر هذا البرنامج، ويبدو أن من يُعاد توطينهم ليسوا من أرمينيا فحسب، بل أ،هم أيضا من بلدان رابطة الدول المستقلة.

٨٧ - **السيد أكوبيان** (أرمينيا): قال إنه ليست لديه ما يضيفه إلى بيان ممثل أذربيجان بشأن إعادة توطين اللاجئين في منطقة النزاع، ولكنه يرى أنه ينبغي الثقة في

الأرقام الواردة في الوثيقة A/56/12 التي تتعلق بعدد اللاجئين، فهذه الأرقام تمثل أحدث البيانات. وأذربيجان جديرة بالثناء إزاء عملها على مساعدة اللاجئين، ولكن من الملاحظ أن بيان أرمينيا قد تضمن بصفة خاصة أن مسألة اللاجئين تشكل أساساً وسيلة للدعاية لدى حكومة أذربيجان، وأنه ليس من الجائز أن تستخدم الفواجع البشرية في أغراض الدعاية هذه.

٨٨ - **السيد مالك** - **أسلانوف** (أذربيجان): لاحظ مرة أخرى أن أرمينيا تحاول أن تصرف الأنظار، واستشهد بقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ و٨٥٣ و٨٧٤ و٨٨٤ التي تطالب بانسحاب قوات أرمينيا العسكرية بدون شرط من الأقاليم المحتلة بأذربيجان.

٨٩ - **السيد بواكيرا** (مدير مكتب اتصال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنيويورك): قال إن الأحداث الفاجعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد لفتت الانتباه إلى الحالة الإنسانية بأفغانستان. والمفوضية ترحب بالدعم المادي والمالي الذي قُدِّم لها من أجل تمكينها من مواجهة هذه الأزمة، ولكنها لا تنسى أن ثمة لاجئين ومشردين بجميع أنحاء العالم. وعدم كفاية الموارد الضرورية للبرامج، التي تتعلق باللاجئين في أفريقيا، تبعث على القلق بصفة خاصة.

٩٠ - وثمة وفود كثيرة توافق المفوض السامي على أن توفير الحماية دون إيجاد حل لا يشكل حماية على الإطلاق. ومن الواجب، بالتالي، أن يتم التوصل إلى حلول من خلال تشجيع المنع، والتصدي للأسباب الجذرية للمشاكل، وتيسير العودة الطوعية، وإعادة التوطين على الصعيد المحلي، وإعادة الدمج بصورة دائمة. وهناك وسيلة ممتازة تتضمن مراعاة احتياجات اللاجئين في الاستراتيجيات الإنمائية، ومشاركة هؤلاء اللاجئين، وخاصة النساء في برامج التنمية.

٩١ - وهذه العملية تقتضي بوضوح الاضطلاع بالتعاون على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وهناك وفود كثيرة قد أعربت عن تعاونها مع المفوضية وسائر الهيئات.

٩٢ - ومن الجدير بالترحيب، في نهاية المطاف، ما يلاحظ من أن الدول الأعضاء تساند مبادئ الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين،والمشاورات العالمية، والقيام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بعقد الاجتماع الوزاري للدول الأطراف في الاتفاقية، ومن المؤكد مع هذا أن توفير التمويل الكافي أمرٌ ضروري، وثمة أمل في التحلي بالكرم في مؤتمر إعلان التبرعات بجنيف في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.